

هذا النوع من نوى
الصلاة وهو ما يسمى
بالنوى الاحتمالي
في الصلاة

الاحوية منه اذا فصله بين صلاة الليل وصلاة الوتر ستة
وهي اولى قال في المهمات ومحل ذلك اذا نوي عدد افان لربو
فصل يكون لايها به او يصح ومحل علي ركعة لانها المتيقن او ثلاث
لانها افضل كنية الصلاة فانها تتعد ركعتين صح صحة الركعة او
احدي عشرة لان الوتر له غاية هي افضل مجلها الاطلاق عليها خلاف
الصلاة فيه نظر انتهى قال ابن العباد هذه التريديت كلها باطلة
لان الاصحاب جعلوا الوتر اقل واكمل وادى وصرحوا بان اطلاق
النية انما يصح في النفل المطلق بشر ان صاد كر من المجل على احدي
عشرة ان كان فيما اذا نوي ستدسة الوتر من الوتر يصح ذلك وان
كان فيما اذا اطلق وقال املي الوتر فالوتر اقله ركعة فيقول الاطلاق
عليها محلا على اولى المراتب انتهى واستظهر الشيخ انه يصح ومحل على
سائر يد من ركعة او ثلاث او خمس او سبع او تسع او احدي عشرة ورج
الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجه بانه اقل ما طله الشارع
فيه فصارت بمثابة اقله اذ الركعة قيل بكرة الاقتصار عليها فلم يكن مطلوبة
له بنفسها وفي اشتراط نية النفلية وجهان كما في اشتراط نية
الفرضية في الفرض ووقع في بعض النسخ تبعا للحجج والوجهان كيشط
المعنى الاول والثلام من نسخته لما فيها من اهم اشتراطها وقدم
في الروضة والمجموع عدم اشتراطها كما اشار اليه هنا بقوله قلت
الصحيح لا تشترط نية النفلية والله اعلم اذ نية النفلية سلاسة
للنفل بخلاف العزم ونحوها فافها قد تكون فرضا وقد لا تكون بد
صلاة النبي كما مر في اشتراط نية الاداء والقضا والاضافة الي
الله تعالى الخلاف المتقدم ويكنى في النفل المطلق وهو لا يتقيد
بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لان النفل ادني درجات الصلاة
فان نواها واجب ان تحصل له والنية بالقلب اجأما فلا يكفي نطق بها
مع غلبة قلبه عنها وهذا جار في سائر الابواب ولا يضره لو نطق بها

ساقى

ساقى القلب كان نوي الظهور وسبق لسانه الي العزم وينطلق
بالمعنى قيل التكبير ليسا عدا اللسان القلب ولانه احد عن الرسوخ
والخروج من خلاف من اوجبه وتبطل صلاته بتلفه بالمشية فيها او
بغيرها ان قصد التعلق او اطلق الحفاة وبنيه الخروج والرد في خلاف
الصوم والحج والاعتكاف لان الصلاة اصبقت وبعليقه بشي وان لم يحصل
لما سر وفارق من نوي وهو في الاولي سبطا في الثانية بانه جازم وللعلم
غير جازم والرسوخ من التبركي لا اثر له ولو نزل انه في صلاة اخرى فرض
او نفل فالنوع عليه صحت صلاته ولا سطل يشك حالس للمشهد الاول
في طهره فتمام الثالثة نفي ذكره ولا بالتمتع في ستة الصبح نظر ايضا
الصبح وان طال الزن واتي بركن فيما يظهر خلا فالقول في من تبعه
والنية الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولك
دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه للمشتريك بين عبادتين مقصودتين
وخلاف نية الطواف ودفع الغريم لانه من جنس ما يدفع فيه عادة
بخلاف الصلاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عالما
علمدا بطلت اوتى بمناف الفرض لا النفل كان احرم العاقر بالفرض
قاعدا او احرم به قبل وقته عامدا عالما لم تتعد صلاته لتلاعبه
فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فاحرم بالفرض او قلبه نغلا لا ادراك
جماعة مشروعة وهو منغود فسلم من ركعتين ليدركها او ركع مسوق
قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نغلا لمذره اذ لا يلزم من بطلان الفرض
بطلان العموم ولو قلبها نغلا سعينا لركعتي المعنى لم يصح لانتقاره الي
تعيين ولو لم تشرع في حقه الجماعة وان كان في صلاة الظهر مثلا فوجد
من يصلي العصر لم يجز له قطعها كما في الجميع ولو علم كونه احرم قبل وقتها
في اشائها لم يبرئها التبين بطلانها وانما وقعت له نغلا لقيام عذره
كالرصلي باجتهاد لسير اربعة نية تبين له الحال فان كان بعد فزرها
وقعت له نغلا وفي اشائها بطلت كما مر وامتنع عليه الاستمرار